

السياسة الخارجية التركية 2002-2015 البحث عن مكانة كقوة اقليمية في الشرق الاوسط

ليزان يونس حسين

قسم السياسة والعلاقات الدولية، فاكلتي القانون والعلوم السياسية والادارة، جامعة سوران، اربيل، اقليم كوردستان، العراق

lezan.hussein@gmail.com

ا.م. د. عثمان علي

قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين، اربيل، اقليم كوردستان، العراق

Othman.muhammed@su.edu.drd

الملخص

كان لوصول حزب العدالة و التنمية الى الحكم في تركيا 2002 بداية لتغير جوهرى في السياسة الخارجية التركية حيث تركت حكومة حزب العدالة مبدء الاكتفاء الذاتي الذي تميز بها فترة الحكم الكمالي في تركيا في العقود الماضية . فبدأت تركيا تبحث عن مكانة اقليمية خاصة لها في الشرق الاوسط مستوظفة الاحداث الدولية و الاقليمية التي حدثت بعد سقوط الاتحاد السوفيتي و أحداث الربيع العربي. و الباعث الرئيسي لهذا التغيير هو ايدولوجية حزب العدالة و التنمية المبنية على مفهوم العثمانية الجديدة و الرغبة عند القيادة الجديدة في تركيا للاستقلال في القرار و تنوع العلاقات في سياستها الخارجية بدلا من التحالف التقليدي مع الغرب. و يستند هذا البحث في منهجيته و شرح التغيير الحاصل في السياسة الخارجية التركية و بالتحديد علاقتها مع روسيا الى نظرية تهديد التوازن الذي جاء بها ستفان والت. علما ان فترة الدراسة تنتهي في عام 2015 و ذلك بسبب انتهاء الفترة التي هيمنت فيها سياسة العمق الاستراتيجي التي تبناها (احمد داوداغلو) وبداية مرحلة جديدة مع هيمنة السيد رجب طيب اردوغان على السياسة الخارجية.

معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: 2020/9/27

القبول: 2020/11/4

النشر: شتاء 2020

الكلمات المفتاحية:

Justice and Development Party, Active diplomacy, Russia, Kemalism, new ottomanism Balance of threat, Kurds

Doi:

10.25212/lfu.qzj.5.4.19

1. المقدمة:

شهدت السياسة الخارجية التركية في مطلع هذا القرن تغييرات كثيرة . و يبدو ان سقوط الاتحاد السوفيتي و مجيء حزب العدالة و التنمية ذات التوجهات المختلفة عن الاحزاب الكمالية السابقة ،

بكونهما العاملين الاساسيان في احداث هذا التغيير. وقد نقلت هذه السياسة تركيا من دولة منكفئة على نفسها الى دولة فاعلة في الكثير من الاحداث التي تشهدها المنطقة ، خاصة في الشرق الاوسط . ويعزي البعض هذه التغييرات الى رغبة تركيا وقدرتها على توظيف التفاعلات الدولية والاقليمية للبحث عن دور للبلد وتحقيق مكانة خاصة لها ، ولعل اهم المجالات التي اهتمت بها سياسة تركيا الخارجية الجديدة هي منطقة الشرق الاوسط. ونتيجة للتفاعلات الدولية والتغيرات التي شهدتها العالم في مرحلة لاحقة ولاسيما بعد الربيع العربي (عام 2011) صارت السياسة الخارجية التركية اكثر تركيزا على المشكلات التي يعاني منها دول الشرق الاوسط، وكانت هناك محاولات رامية من قبلها الى التدخل في تلك المشكلات ولعب دور اساسي فيها. وعلى الرغم من نفوذ روسيا المتزايد وحزمها في منطقتها ، اختارت تركيا تحسين علاقاتها مع روسيا ، بدلاً من التوازن ضدها من خلال حلفائها الغربيين. يُنظر إلى شراكة تركيا الاستراتيجية غير المتوقعة مع روسيا على أنها أفضل مثال تطبيقي لنظرية القفز على سياسة الربح من أجل الربح (bandwagining). إنها عربية حزمية حازمة بهدف مواجهة التهديد الذي يكونه الاستقلال الكردي الذي رفع رايته حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) جنوب شرق تركيا، وهي مشكلة اعتبرت النخبة الحاكمة التركية تهديدا للامن القومي التركي. كما إن تقوية الجماعات الكردية السورية تحت حماية الولايات المتحدة أعطت تركيا سببا اضافيا لتكون أقرب إلى روسيا ، ومع ذلك ، فإن التحالف طويل المدى بين الاثنين يعتمد على التوفيق بين خلافاتهما المتجذرة بعمق في العوامل التاريخية والجغرافية والسياسية. تحدث عملية الموجات (ركوب عربة الريح والحاق بالاقوى) في العلاقات الدولية عندما تتماشى الدولة مع قوة عدائية أقوى وتقر بأن الخصم الأقوى الذي تحول إلى شريك يصبح مكسبًا بشكل غير متناسب في الغنائم التي يغرورها معًا. وبالتالي ، فإن عرض النطاق الترددي هو استراتيجية تستخدمها الدول التي تجد نفسها في موقف ضعيف.

- منهجية البحث و اسئلته و فرضياته:

وان منهجية البحث الذي التزمنا بها في هذا البحث هي مزيج من المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي. حيث أتبعنا المنهج التاريخي لذكر السياق التاريخي في العلاقات بين البلدين، وافادنا المنهج الوصفي لتبيان وتحديد عوامل واسباب تدخل روسيا في سوريا وتوقيت هذا التدخل ، واستفدنا من المنهج التحليلي لتبيان تأثيرات هذا التدخل على الصعيد السوري والاقليمي واتبعنا المنهج الكرنولوجي (التتبع الزمني الى حد كبير) في عرض الاحداث.

- ان السؤال الرئيسي في هذا البحث هو لماذا قوت تركيا علاقاتها الخارجية مع روسيا بدلان ان تقوم بتحديدها بالتحالف مع الغرب في فترة حزب حكم العدالة والتنمية ، خاصة بعد المجابيات معها في البداية على المسرح السوري؟ و هناك اسئلة فرعية لتوضيح هذا السؤال فمثلا هل شعرت تركيا بالتهديد الروسي على أمنها القومي أم إن هناك أزمة موجودة في علاقاتها مع الغرب توفر لنا الاجابة؟ و هل لعب العامل الكردي وخاصة رغبة اكراد شمال غرب سوريا دورا مهما في تغيير موقف الحكومة التركية تجاه روسيا؟

- **فرضيات البحث:** الفرضية الاولى محاولات الكرد لتأسيس كيان مستقل كان سببا لتغير موقف تركيا من روسيا . والفرضية الثانية هو ان سقوط الطائرة الروسية في 24 نوفمبر 2015 في تركيا و ما تلاه من توتر و تهديد مباشر للحرب بين روسيا و تركيا كان عاملا اساسيا في صياغة السياسة الخارجية التركية. و تقف هذه الدراسة في نهاية 2015 حيث و تنتهي مرحلة هيمنة احمد داوداغلو في السياسة الخارجية التركية.

- هذا ما سنحاول طرحه من خلال بحثنا هذا ، ومن خلال ثلاثة مباحث و على النحو الاتي :اولاً : ملامح السياسة الخارجية التركية قبل العام 2002.ثانياً : محددات السياسة الخارجية التركية .ثالثاً : السياسة الخارجية التركية والأطروحة العثمانية الجديدة .

- عرض موجز لحزب العدالة و التنمية قبل 2002

مع وصول حزب العدالة و التنمية التركي الى السلطة تغيرت السياسة الخارجية التركية كلياً مقارنة بالعقود التي سبقت وصوله الى السلطة وهي أبرز سمات السياسة الخارجية التركية.

وبعد صدور قرار من المحكمة الدستورية التركية في 22 حزيران / يونيو 2001، بحل حزب الفضيلة الإسلامي قام النواب المنشقين من هذا الحزب بتشكيل حزب العدالة و التنمية التركي السابق الذكر وكانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة.

البعض يسمي الحزب وسياساته ب "العثمانيين الجدد" التي أقرها الحزب عبر أحد قادته ، ويتهم علمانيون تركيا الحزب بتنفيذ ما أسموه: "خطة سرية لأسلمة البلاد" ، وتعيين كبار المسؤولين في الدولة "الموالين له عموماً من خريجي المدارس لتأهيل الأئمة". منذ ذلك الحين ، اتخذت تركيا سلوكاً سياسياً خارجياً يختلف عما عرفته تركيا في المراحل السابقة، في هذا السياق ، شهدت السياسة الخارجية التركية سلسلة من التغييرات التجريبية على جبهتين أولاً ، تسعى الدولة إلى تحقيق توازن جديد بين علاقاتها الخارجية السابقة مع الغرب من خلال مجموعة من الأطر متعددة الأطراف مثل الناتو ، والسعي الفردي ، إلى هذا الحد أو ذلك ، لتحقيق المصالح الوطنية على أساس القدرة العسكرية التي تم تعزيزها بشكل كبير مؤخراً من ناحية أخرى.

المبحث الاول : السياسة الخارجية التركية قبل عام 2002

- نبذة عن الاتاتورية والتوجه نحو الغرب

استندت السياسة الخارجية في عهد مصطفى كمال أتاتورك (1921-1937) إلى تصريحه الشهير بأن " أن تركيا ليس لها رغبة في أنج من أراضى الغير ولكنها لن تتخلى عن انج من ترابها" ، فأخرج العراق وسوريا وفلسطين من حدود تركيا الجديدة ، وانفصل بهذا عن العالم الإسلامي (صلاح، 2017).

وقد تجسدت هذه السياسة في العصر الكمالي في العزلة عن الشرق الأوسط وتجنب التورط في مشاكله والغرق في مصالحه، والانطلاق والانفتاح غرباً نحو أوروبا لإكمال مشروع أتاتورك في "أوروبا" التركية. كان الهاجس الرئيسي و "الشاغل الشرق أوسطي الوحيد المماثل في السياسة الخارجية" هو الكمالية التي تواجه تهديد التطلعات الكردية للاستقلال "في جنوب شرق تركيا ، والترتيبات والاتفاقيات التي قد تترتب على ذلك مع دول الجوار وخاصة إيران والعراق وسوريا. باستثناء مقتضيات "القلق الكردي". "وخلال تلك الفترة الكمالية ، حافظت الحكومات التركية المتعاقبة لعدة عقود على إبقاء مسافة "أمنة" بين تركيا وجيرانها في الشرق الأوسط مركزة على تحقيق المشروع الفاخر وكان الاستثناء الوحيد تقريباً في حقبة ما قبل عام 2002 هو وصول نجم الدين أربكان وحزب الرفاه الإسلامي إلى السلطة في عام 1995. حيث أعقب ذلك محاولة من قبله لإجراء تغيير جوهري وأساسي في مواجهة السياسة الخارجية التركية. في ذلك الوقت ، تبنى أربكان برنامج الطموح لتوجيه تركيا نحو الشرق الإسلامي. لكن سياساته غير التقليدية والتغييرات الكبيرة التي أراد تحقيقها أثارت النخبة الكمالية والمؤسسة العلمانية التركية الممثلة في الجيش ، وأدى ذلك إلى الانقلاب العسكري على أربكان عام 1997. (الحروب، 2008).

وفق هذه الرؤية ، رسم مصطفى كمال أتاتورك وخلفه من الكماليين السياسة الخارجية التركية وفق قواعد وأسس ذات سمات ثابتة وواضحة. وقد استمرت لعدة قرون وكانت من صميم هذه القواعد ، وأهمها أن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية هي الركيزة الأهم للحفاظ على المصالح السياسية لتركيا . ، تعتبر العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) أساسية لمصالحها العسكرية والاستراتيجية. وكذلك شكلت رغبة تركيا في الانضمام أولاً الى السوق الأوروبية المشتركة ثم الى الاتحاد الأوروبي محور اهتماماتها الاقتصادية (الحاج، 2015).

كان الهدف الأول للسياسة الخارجية التركية في هذه الحقبة هو الحفاظ على الاستقلال الذي تحقق بعد عدد من الحروب التي خاضتها تركيا والتحالفات الإقليمية. من خلال الدبلوماسية النشطة على حد سواء في مواجهة الدول المعادية لتلك الحقبة. بعد ذلك ، أصبح "السلام" الركيزة الأساسية للسياسة الخارجية التركية. وهي من المبادئ التي تأسست عليها السياسة الدفاعية التركية واتبعتها المؤسسة العسكرية ، بناء على قول نسب لـ "مصطفى كمال" ، السلام في الوطن ، السلام في العالم.(الفاضي، 2019، ص 64) " وأن مبدأنا هو السير على طريق السلام الذي يهدف إلى الحفاظ على الأمن في تركيا وعدم معاداة أي شعب ". وكان الهدف من هذه السياسة هو خلق أجواء من الثقة والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، مما يوفر الفرصة أمام إمكانية تفعيل الطاقات الكامنة الكبيرة التي تمتلكها تركيا في كافة المجالات. وكان هدفها ايضا بناء علاقات ودية بين الجمهورية التركية والدول الغربية ، تقوم على القيم المعاصرة التي تتبناها الجمهورية ، وذلك من أجل تمكين تركيا من بناء دولة علمانية ديمقراطية تطبق فيها القوانين الاجتماعية الغربية.(موقع وزارة الخارجية التركية).

ارتكزت السياسة الخارجية التركية قبل العام 2002 على المبادئ السبعة الآتية:

1. عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الاوسط :

حكم منطق التاريخ سياسة تركيا الخارجية تجاه المنطقة العربية. كان هناك هاجس بأن التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عربية من شأنه أن يعزز المخاوف العربية من إمكانية تبني تركيا لسياسة عثمانية جديدة للتوسع والسيطرة على المنطقة. كما كان هناك تخوف من أي تدخل تركي في شؤون المنطقة ، وهذا بالطبع سيجعل تدخل دول الشرق الأوسط في الشؤون الداخلية لتركيا شرعيًا ، وهي قضية حساسة للغاية من حيث زيادة الاضطرابات في المناطق الحدودية الجنوبية الشرقية.

2. عدم التدخل في النزاعات بين دول المنطقة: والمقصود هنا بالتحديد هو الصراعات العربية. يعكس

هذا المبدأ افتقار تركيا للخبرة مع الوضع العربي وتعقيده وتدخل المصالح الأسيرية والنخبوية وجماعات الضغط المالية والاجتماعية والدينية تتدخل عدم الثقة بالنفس في القدرة على توجيه هذه العلاقات بفعالية لأغراضهم. تخشى تركيا أن تفشل في هذه المهمة من خلال جعل الدول العربية توحد مواقفها في مواجهة تهديد تركي متصور. يشير حياذ تركيا خلال الحروب الإيرانية العراقية إلى إمكانية تنفيذها على نطاق واسع ونجاح ، خارج إطار العلاقات العربية العربية.

3. تطوير العلاقات الثنائية مع جميع دول المنطقة: كانت هذه الركيزة مهمة في علاقات تركيا مع دول

الشرق الأوسط بشكل خاص ، وفضلت العلاقات الثنائية في هذه العلاقات. من الواضح أن تركيا تفضل تطوير هذه العلاقات على أساس المعاملة بالمثل والمصلحة الذاتية لضمان التوازن والاستمرارية. وتبرز السياسة الخارجية التركية في هذا الصدد الرغبة في تجاوز وساطة أي منظمة تضم أكثر من دولة ، مثل جامعة الدول العربية على سبيل المثال، وهذا ، في الواقع ، رد فعل قائم على عدم الثقة في جامعة الدول العربية كمسرح للقومية العربية الراديكالية في الخمسينيات والستينيات. وإن وجود جامعة عربية قوية يعني أن الدول العربية الصغيرة ، مثل الأردن ، أضعف من أن تنتهج سياسة خارجية مستقلة. من وجهة نظر تركيا ، هذا من شأنه أن يدمر تركيا.

4. استمرار انقسام نظام الدول العربية: تشير مخاوف تركيا التاريخية بشأن تماسك جامعة الدول العربية

إلى مصلحة أساسية للدولة التركية في استمرار انقسام النظام العربي. أدى انقسام العالم العربي إلى عدد من الدول إلى خلق مرحلة مهمة من التنافس فيما بينها ، مما أدى إلى تفاقم تماسكها ، وبذلك يضعف تأثير العرب على المسرح الإقليمي والعالمي. علاوة على ذلك ، فإن النظام العربي القائم له وظيفة مهمة ، وهي أنه لا ينبغي لأي دولة عربية بمفردها أن تكون أكبر أو أكبر من تركيا نفسها. إن إقامة دولة عربية كبرى في العراق أو الجزيرة العربية أو سوريا الكبرى مغرية بقدر ما هي مثيرة للقلق في تركيا لأن في ذلك حشداً للقوة العسكرية والسكان والموارد الطبيعية الغنية معاً .

5. العلاقات التجارية والاقتصادية ذات حدود عالية للغاية: أدت حرب أكتوبر عام 1973 إلى مقاطعة النفط لدول الغرب. وأرتفع على اثره سعر النفط من عام 1973 إلى عام 1974 ، وظهور المنطقة ككتلة اقتصادية مهمة. لذلك أصبح الشرق الأوسط ساحة لتحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة. أتاحت الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) لتركيا فرصة لتحقيق مكاسب اقتصادية ، بسبب موقعها المهم. وحقق الاقتصاد التركي مكاسب ضخمة من هذه التطورات ولا تزال المبادلات التجارية التركية مع الشرق الأوسط مهمة ، رغم تراجعها في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي

6. فصل الشرق الأوسط عن دور تركيا في التحالف الغربي: في الخمسينيات من القرن الماضي ، اعتبرت الدول الراديكالية في الشرق الأوسط تركيا عميلاً لـ "الناتو"، كدولة تنظر إلى المنطقة من خلال عيون الولايات المتحدة. مرارًا وتكرارًا ، انحازت تركيا إلى الدول الغربية في نزاعاتها مع الكيانات الإقليمية ، بغض النظر تقريبًا عن القضية المطروحة. بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود ، لا تزال تركيا تحاول الحفاظ على هذا الموقف في علاقاتها الإقليمية ، إلا أن موقفها - في ذلك الوقت - كان حذرًا ، واتسم بالدقة والتردد. وهي حريصة على ألا يُنظر إليها بأي شكل من الأشكال على أنها تنفذ أوامر غربية في الشرق الأوسط ، وفي الواقع ، فإن المصلحة الوطنية هي التي تحدد بشكل حازم سياسة أنقرة وأفعالها في الشرق الأوسط .

7. توازن دقيق في موقفها من القضية الإسرائيلية الفلسطينية: لقد شعرت تركيا بضرورة اتخاذ نهج حذر بين الغرب والدول العربية فيما يتعلق بإسرائيل. اعترفت أنقرة بإسرائيل بعد أقل من شهرين من اعتراف الولايات المتحدة بها عام 1949. إلا أنها لا تزال حذرة أو تتخذ موقفا أكثر تميزا من الغرب في حساسيتها تجاه بعض التصرفات الإسرائيلية المثيرة لاحتراما للعالم العربي. وهذا الموقف ينطلق من إدراك أن سياسة الدول العربية تجاه تركيا تتحدد بدرجة ملحوظة بموقفها من الصراع العربي الإسرائيلي. (روبنس، 1993، ص ص 83-85).

المبحث الثاني : مبادئ ومحددات السياسة الخارجية التركية بعد عام 2002

تقوم السياسة الخارجية خلال حقبة حزب العدالة والتنمية على ثلاثة مبادئ منهجية وخمسة مبادئ عملية :

أولاً: المبادئ المنهجية

1. امتلاك رؤية بدلاً من الاعتماد على (رد فعل في معالجة أزمة). تركيا لديها رؤية تشمل المنطقة بأكملها ، يمكنها استخدام فهمها المتميز للشرق الأوسط وقدراتها الدبلوماسية للعمل فعليًا على الأرض ، وانعكس ذلك في السياسة المتبعة في لبنان ، والوساطة بين سوريا وإسرائيل ، وكذلك في الانخراط الإيجابي مع الملف النووي الإيراني ، وكلها قضايا أساسية في رؤية تركيا البناءة وسياستها الخارجية في المنطقة.

2. اعتماد السياسة الخارجية على إطار مستقر ومنظم. إن رؤية تركيا بشكل بئاء في الشرق الأوسط لا يتعارض مع رؤيتها في آسيا الوسطى أو البلقان أو إفريقيا أو آسيا. الأساس هو الجهود المبذولة لإقامة علاقات مميزة مع دول الجوار مثل اليونان والعراق وسوريا وروسيا.

3. اعتماد نهج وأسلوب دبلوماسي جديد يؤدي إلى انتشار القوة الناعمة التركية، ويعطي الأولوية لقدرات تركيا الاقتصادية والمدنية في المجالين الإقليمي والدولي، بعيداً عن القدرات العسكرية. (باكير، 2010)

ثانياً: المبادئ العملية

1. مبدأ التوازن بين الأمن والديمقراطية: في ظل اعتداءات 11 سبتمبر 2001، ركز الاتجاه السائد في العالم على الحد من الحريات والحقوق المدنية. لصالح حفظ الأمن في وقت كانت فيه تركيا تتجه نحو تعزيز الحريات دون أن يؤدي ذلك إلى صراع مع حفظ الأمن، لذلك، ارتفعت قوة تركيا الناعمة مع تعزيز الديمقراطية ونضجها.

2. مبدأ (تفسير المشاكل) تجاه الجيران: نجحت تركيا في السنوات السبع الماضية (2002-2009) في تنفيذ هذا المبدأ واعتماد مسار أكثر تعاوناً مع الجيران لتقوية الروابط الاقتصادية مع مختلف الدول وتعظيم مستوى التعاون.

وبحلول منتصف عام 2009، كانت تركيا قد حلت عددًا كبيرًا من المشاكل مع مختلف الجيران وحتى مع أرمينيا، حيث تم إحراز تقدم دبلوماسي كبير وملموح. كما استطاعت تركيا إنشاء مجلس تعاون استراتيجي مع العراق وسوريا واليونان وروسيا، حيث يتم بحث أهم القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية مع خطط إنشاء مجالس مماثلة مع دول أخرى خاصة بعد إلغاء تأشيرة الدخول مع العديد من الدول، منها سوريا وطاجيكستان وألبانيا ولبنان والأردن وليبيا وروسيا.

3. مبدأ (دبلوماسية السلام الوقائية والاستباقية): الهدف هو العمل قبل وقوع أي أزمة أو قبل أي تفافم لأزمة قائمة. تعترف السياسة التركية بمبدأ الأمن للجميع، والحوار السياسي على أعلى المستويات، والمشاركة الاقتصادية، والاعتماد المتبادل والتعايش بين الثقافات المتعددة. والمثال الفعلي لهذه السياسة يكمن في الجهود التركية للتوسط بين سوريا وإسرائيل، وفي محاولات تحقيق المصالحة السنوية الشيعية في العراق، إلى جانب جهود تركيا من أجل المصالحة في لبنان وفلسطين، وبين صربيا والبوسنة في البلقان، وكذلك بين أفغانستان وباكستان، وفيما يتعلق بإعادة بناء دارفور والصومال.

4. مبدأ (السياسة الخارجية متعددة الأبعاد): يعني أن علاقات تركيا مع اللاعبين الدوليين المهمين تكاملية وليست تنافسية. تظهر هذه السياسة تركيا كشريك استراتيجي مع أمريكا من خلال العلاقات الثنائية من خلال (الناتو)، تسعى إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وعلاقات حسن الجوار مع روسيا،

والعلاقات التكميلية مع منطقة أوراسيا ، لذلك ، فإن العلاقة الجيدة مع روسيا ، على سبيل المثال ، ليست بديلاً للعلاقة مع أوروبا ، ونفس نموذج الشراكة الإستراتيجية مع أمريكا ليس علاقة موجهة ضد روسيا.

5. مبدأ (الدبلوماسية النشطة): الذي يعطي تركيا دورًا أكبر في العلاقات الدولية ، ويتم ذلك من خلال التعامل مع المنظمات والمؤسسات الدولية. والتعامل مع كافة القضايا ذات البعد الإقليمي والدولي المهم. هذا هو السبب في أن تركيا اليوم عضو في مجموعة العشرين وعضو مراقب في الاتحاد الأفريقي ، لديها آلية حوار استراتيجي مع مجلس التعاون الخليجي ، وتشارك بنشاط في جامعة الدول العربية وأطلقت مبادرات لفتح 15 سفارة جديدة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية (باكير، 2010).

يمكن تحليل السياسة الخارجية التركية خلال حقبة حزب العدالة والتنمية (2002-2013) في ثلاث فترات مختلفة: فترة 2002-2007 و 2007-2011 و 2011-2015، بناء على ثلاثة تحديات إقليمية ودولية في العقد الأخير؛ ففي الفترة الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية الحاكم ، تبنت النخب السياسية الجديدة نموذجاً جديداً للسياسة الخارجية يعطي الأولوية التصوي للتكامل والتعاون مع دول المنطقة ، خاصة في مجالات الاقتصاد والدبلوماسية التي ستحوّل السياسة الإقليمية من التفاهم المدفوع بالمصالح الأمنية المشتركة إلى علاقة أكثر مرونة ذات قيم مشتركة (DAVUTOĞLU, 2008, p.79).

- الحقبة الاولى 2002-2007

أصبحت سياسة (تفسير المشاكل) ZPP في هذه الفترة حجر الزاوية في نهج السياسة الخارجية التركية ، لذلك أعادت صياغة أنشطتها الإقليمية في الشرق الأوسط وقد تراجعت تدريجياً عن الخطاب السياسي التقليدي ليبروقراطية أتاتورك. ومع ذلك ، مثل الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 تحدٍ مباشر لأولويات السياسة الخارجية الإقليمية التي تشكلت على أساس مبدأ سياسة تفسير المشاكل ، وتقويض دعائم خطابها السياسي حول النظام الإقليمي. فمن خلال استخدام الدبلوماسية متعددة المستويات والأبعاد على المستوى الإقليمي والدولي ، دعمت تركيا باستمرار التكامل الإقليمي للعراق وحاولت بناء تفاهم مشترك وآلية دبلوماسية جماعية لاحتواء أزمته. من خلال الابتعاد عن التدخل الذي تقوده الولايات المتحدة ، وسعت تركيا من علاقاتها مع دول المنطقة بعناية كبيرة (YEŞİLTAŞ, 2009, p. 38-39).

في الوقت نفسه ، أرادت سوريا استغلال المصلحة التركية في جهودها لكسر عزلتها الدولية. بين عامي 2004 و 2005 ، تركت سوريا الشركات الأمريكية العاملة في الطاقة كونوكو فيليبس و ديفون إنرجي¹

1 شركة كونوكو فيليبس (رمزها في بورصة نيويورك لمؤتمر الأطراف) هي شركة أمريكية دولية متخصصة في مجال الطاقة يقع مقرها في هيوستن بولاية تكساس وتملك مكاتب في جميع أنحاء العالم. هي خامس أكبر شركة من القطاع الخاص في مجال الطاقة في العالم وتعد واحدة من شركات الست كبار النفطية ، كما احتلت المرتبة 95 في قائمة فوربس لأكثر 500 شركة في الولايات المتحدة من حيث إجمالي الإيرادات. جميع محطات الوقود المعروفة تعمل تحت اسم فيليبس 66 ، كونوكو ، وأسماء

وفي كانون الثاني / يناير 2006 باعت بترو كندا حصتها البالغة 37 بالمائة في حقول النفط والغاز السورية إلى مؤسسة البترول الوطنية الصينية وشركة الغاز الطبيعي الهندية. دفعت هذه الضغوط سوريا إلى التفكير في جعل تركيا شريكاً اقتصادياً استراتيجياً ، لذلك بدأ في الانفتاح عليها. في كانون الأول (ديسمبر) 2004 ، وقع البلدان بالأحرف الأولى اتفاقية تجارة حرة في دمشق أثناء زيارة رئيس الوزراء التركي أردوغان. استمرت العلاقات في التطور حتى أصبحت تركيا الشريك التجاري الأول لسوريا (قبلا، 2016، ص 71).

- الحقبة الثانية 2007-2011:

في الفترة الثانية من عهد حزب العدالة والتنمية ، التي بدأت في عام 2007 ، مع القوة الاقتصادية المتزايدة لتركيا ودورها كوسيط سلام في المنطقة ، بدأت أنقرة في تعميق علاقاتها مع الشرق الأوسط. كما زاد "الاستقلال الاستراتيجي" لتركيا تدريجياً خلال هذه الفترة بفضل تنوع أنشطة السياسة الخارجية مع مختلف المناطق. لكن الحلفاء الغربيين انتقدوا "سياسة الانخراط الجديدة" لتركيا لانتقادها المستمر لما اعتبرته "تغييراً في المحور الجيوستراتيجي" وخروجاً عن التحالف الطويل والمنتظم مع الغرب. (يشيلطاش و تيلجي، 2013، ص 2).

تتمتع تركيا بخبرة كبيرة في العمل التعاوني لمكافحة الإرهاب. في البداية ، كانت هناك حالة من عدم الرضا من جانب الروس تجاه التدخل التركي في سوريا ، لكن هذا لم يمنع وجود تعاون عند الحاجة بين تركيا وروسيا، وكمية محدودة من الفهم المشترك لجوانب محددة من المشكلة. في بداية عام 2000 ، تمكنت موسكو وأنقرة من التوصل إلى نهج مشترك للتكيف مع التحديات الداخلية التي أثارها الانقسام الشيشاني والكردي على التوالي، وللتخلص من مشكلة الإرهاب التي كثيرا ما تتصدر جدول الأعمال. ويرجع ذلك إلى النمو الاقتصادي الذي تتمتع به الدولتان ، والذي رافقه زيادة حادة في التجارة بينهما (Mamedov & Lukyanov, 2018, p. 54).

علاوة على ذلك ، أدى انتقاد تركيا الرسمي لإسرائيل ، وموقفها الاستراتيجي المختلف من الملف النووي الإيراني ، وعلاقتها الوثيقة مع حماس ، إلى تكثيف الانتقادات لسياسة "تغيير المحور الاستراتيجي"، وهل تعمل تركيا كشريك للغرب في الشرق الأوسط ، أم أنها تعطي الأولوية للشرق الأوسط على توجهها الغربي؟

76. ظهرت كونوكو فيليبس من خلال دمج شركتي كونوكو و فيليبس شركة البترول في 30 أغسطس عام 2002. للمزيد من معلومات .

شركة دافون للطاقة هي شركة تعمل في استكشاف الهيدروكربون في الولايات المتحدة الأمريكية . تم تنظيمها في ولاية ديلاوير ومقرها في مركز ديفون للطاقة الرئيسي المؤلف من 50 طابقاً في أوكلاهوما سيتي ، أوكلاهوما . عملياتها موجودة في بارانيت شال وستاك فورميشن في أوكلاهوما و ديلاوير ياسين وباريت وايجل فورد جروب و رومي مونتين. احتلت الشركة المرتبة 297 على قائمة فورتنشن 500 .

على الرغم من الانتقادات الشديدة من الأطراف الداخلية والخارجية لتغيير بوصلة السياسة الخارجية لأنقرة ، فقد نجحت في الحفاظ على سياسة (تفسير المشاكل) باعتبارها المحدد الرئيسي لأنشطة سياستها الخارجية .

- الحقبة الثالثة 2011-2015:

في الفترة الثالثة منذ عام 2011 من عهد حزب العدالة والتنمية ، حدث تغيير في السياسة الخارجية التركية والدور الذي تلعبه أنقرة في السياسة الإقليمية. في البداية. في البداية كانت تركيا تخطط لتكثيف علاقاتها مع الدول العربية وتحاول تحقيق نموذج "التكامل الإقليمي" . وقد تجلّى ذلك في أنشطة أنقرة الهادفة إلى مزيد من الاندماج في المنطقة ، مثل إلغاء تأثيرات الدخول مع عدد من الدول العربية. إنشاء "مجالس تعاون إستراتيجي رفيعة المستوى" مع دول المنطقة الرئيسية ، وتكثيف التعاون الثقافي في المنطقة. كانت تركيا تهدف ، من خلال هذه الأنشطة ، إلى إحداث تغيير في سياسة "الأمر الواقع" في المنطقة (Kardaş, 2012, p.2).

هناك عدة محددات متباينة تحكم السياسة الخارجية التركية أثرت على طبيعتها وتوجهاتها كما ساهمت في تبلورها بوضوح سواء نحو التفاعل السلبي مع القضايا الإقليمية والدولية ، أو من خلال التفاعل الإيجابي الذي طبعها من مرحلة إلى أخرى تجاه العديد من الدول ، بما في ذلك الدول العربية ودول المشرق العربي على وجه الخصوص. وأهم هذه المحددات:

أولاً: المحددات الداخلية

وجود دول غنية بالموارد الطبيعية ، وحجم جغرافي كبير ، وموقع جغرافي متميز ، واستراتيجي ، بالإضافة إلى القدرات الوطنية الأخرى (القدرات الاقتصادية والبشرية والعسكرية) ، عامل كاف لقوة الدولة وتمكينها من لعب دور فعال في التنسيق الدولي (جونسن، 1989، ص244).

اهم هذه المحددات هو الموقع الجيوستراتيجي

لقد حدد الموقع الجيوستراتيجي لتركيا دورًا مهمًا لها في علاقاتها مع بيئتها الإقليمية ، ومن الدور الذي لا غنى عنه أن يكون دور "المفتاح" لأهمية تركيا كحلقة وصل بين البيئات المختلفة، أي أنه الثابت بين متغيرات مصفوفات العلاقات الدولية لهذه البيئات International Relations Matrices (حسن، 2008، ص 179). لعب الموقع الجغرافي الاستراتيجي لتركيا دورًا مهمًا في بلورة سياستها الخارجية على مدى عدة قرون وفي تغيير الأوضاع الدولية.

تبلغ مساحة تركيا حوالي 780567 كم ، ويبلغ طول حدودها 2753 كم ، ولها سواحل تبلغ 8333 كم. يتمتع موقعها أيضًا ببعض المزايا التي تفوق ولا تزال تلعب دورًا رئيسيًا في العلاقات الدولية ، مثل مضيق البوسفور والدردينل الذي يربط مياه البحر الأسود بمياه البحر الأبيض المتوسط عبر بحر مرمرية ، ويفصل

بين طرف أوروبا في الجنوب الشرقي وطرف غرب آسيا. وتركيا مقسمة جغرافيا إلى قسمين: الأول في غرب آسيا ، ويحده من الشمال البحر الأسود وأرمينيا من الشمال والمضايق وبحر مرمرة وبحر إيجه من الغرب وسوريا (877 كم) والبحر الأبيض المتوسط والعراق (330 كم). جنوبا وإيران (454 كلم) شرقا ، يقع القسم الثاني في أوروبا ويحده من جانب البر الرئيسي أراضي اليونان وبلغاريا (269 كم) ومن الغرب بحر إيجه وبحر مرمرة والبحر الأسود. الموقع الجغرافي المتميز لتركيا جعلها تلعب دورًا نشطًا خلال الحرب الباردة (الكيلاني وآخرون، 1985، ص 709).

1. الموارد المائية

يعد الماء أحد العوامل الأساسية المحددة للسياسة الخارجية للدول ، خاصة في العصر الحالي. إذا كانت الدولة على منابع الأنهار بالإضافة إلى شواطئها مع البحار والمحيطات وتوفرها على المضائق الإقليمية والدولية ، فسيكون ذلك مصدر قوتها. كل هذه العناصر تمد الدولة بالقوة لجعلها تتبنى سياسة خارجية فاعلة ومميزة. تقدر الموارد المائية السنوية في تركيا بنحو 150 مليار متر مكعب (النعيمة، 2010، ص 323).

الموارد المائية لها تأثير واضح في توجيه السياسة الخارجية التركية ، وتركيا من أغنى دول العالم بالموارد المائية. استخدمت تركيا هذه الموارد كورقة ضغط على الدول العربية المجاورة لتبرير وتمرير السياسات الخارجية في علاقاتها مع سوريا والعراق. اتسمت العلاقات بين تركيا والعراق وسوريا بالتوتر منذ أواخر الثمانينيات ، وزاد هذا التوتر عندما لجأت تركيا إلى ملاذ خلاقًا للاتفاقيات المبرمة بينها وبين كل من العراق وسوريا عام 1946 على تقسيم مياه نهري دجلة والفرات.² الى تنفيذ مشروع جنوب شرق الاناضول³. هناك العديد من التصريحات من المسؤولين الأتراك بأن هذين النهرين من الأنهار التركية. فريئس الحكومة الاسبق للجمهورية التركية السيد " سليمان ديميرل " ، مثلا ، صرح في ايار / مايو 1990 : " أن لتركيا السيادة الكاملة على مواردها المائية ، والسدود التي تشييدها على نهري دجلة والفرات لا ينبغي أن تخلق أي مشكلة دولية. ويجب على الجميع أن يدرك أن نهري دجلة والفرات نهرين تركيين حتى النقطة التي يغادران فيها في المنطقة التركية " . أكد هذا البيان على أهمية الموارد المائية في السياسة الخارجية التركية ، من خلال استغلالها للضغط على سوريا والعراق ومساوماتهما ، خاصة فيما يتعلق باتهامها لسوريا ولبنان بدعمهما لقادة حزب العمال الكردستاني. (PKK) المتمرد . وبالتالي عملت تركيا على تسييس هذه الثروة الطبيعية فيما يخدم مصالحها لتحقيق أهدافها المستقبلية (محمد، 2017، ص33).

² هو اتفاق تم بموجبه حل مشكلة كياه دجلة والفرات بين كل من تركيا وسوريا والعراق بحيث اتفقوا على توزيعها بشكل يرضي الاطراف الثلاثة . ينظر : عربي لادمي محمد ، ، التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق ، سوريا والقضية الفلسطينية 1990-2010، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين - ألمانيا ، 2017 ، ص 32 .

³ هو مشروع تضمن إقامة 21 سدا منها 17 سد على الفرات وسدود على دجلة ، إضافة إلى إقامة 17 محطة توليد كهرباء . ينظر : عربي لادمي محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 33.

2. المقدرات الاقتصادية

تتمتع تركيا باقتصاد قوي منذ منتصف التسعينيات ، وهي محتلة المرتبة "السادسة عشرة في العالم" ، وبلغ الدخل القومي الإجمالي 410 مليارات دولار ، وساهمت في التجارة العالمية بـ 66 مليار دولار ، كما أنها تملك أكبر اقتصاد في البلقان والشرق الاوسط . حيث بلغ الناتج القومي عام 2008 (750 مليار دولار) ، كما ارتفع متوسط معدل النمو الاقتصادي الى 6.8% ، كما ارتفع معدل الدخل الفردي في المدة بين 2002-2008 من 3300 إلى 10000 دولار ، أستمر التراجع في معدلات التضخم وصاحب ذلك زيادة متسارعة في حجم الاستثمارات. وبفضل هذا الوضع الاقتصادي ، أتبعت سياسة خارجية فعالة ومفتوحة لجميع البلدان. (اوزتورك، 2009، ص 44).

جدول: الناتج المحلي الإجمالي التركي خلال الفترة 2002 – 2014 (مليار دولار)

العام	الناتج المحلي بالقيمة الحالية ¹	معدل نمو الناتج ²	معدل الزيادة السكانية ³
2002	232	6.2	1.5
2003	303	5.3	1.4
2004	392	9.4	1.4
2005	482	8.4	1.3
2006	530	6.9	1.2
2007	647	4.7	1.2
2008	730	0.7	1.2
2009	614	- 4.8	1.3
2010	731	9.2	1.5
2011	774	8.8	1.2
2012	788	2.1	1.2
2013	823	4.2	1.2
2014	798	2.9	1.2

المصدر ، تم تجميع البيانات بواسطة الباحث من خلال قاعدة بيانات البنك الدولي.

3. هوية النخب السياسية الحاكمة

كانت قضية الهوية ولا تزال موضع نقاش كبير بين نخب المجتمع التركي ، خاصة بعد وصول الحركة الإسلامية إلى الحياة السياسية في تركيا منذ ثمانينيات القرن الماضي ، كان لهذا الجدل بين النخب التركية (خاصة الجيش والإسلاميين) انعكاس واضح على السياسة الخارجية التركية. منذ قيام الجمهورية التركية عام 1923 ، أبحر العلمانيون إلى الشواطئ الأوروبية والغربية بشكل عام ، مبتعدة عن الميناء الإسلامي الشرقي بشكل خاص ، الذي ترسو فيه أكثر من أربعة قرون.

في منتصف التسعينيات أشدت الصراع بين العلمانيين والاسلاميين عندما أعلن " نجم الدين أربكان " زعيم التيار الاسلامي في تركيا في أول تصريحاته بعد توليه رئاسة الحكومة التركية عام 1997 ، ستعزز حكومته علاقاتها مع الدول الإسلامية ، ووعده بتحسين العلاقات مع إيران وسوريا وليبيا ، وأنه سيراجع الاتفاقية العسكرية التركية الإسرائيلية ، ويدخل تعديلات على اتفاقية الاتحاد الجمركي مع أوروبا. الهوية هي أحد المحددات الأساسية للسياسة الخارجية التركية ، كان هذا واضحا بلا شك بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ، كما تحولت السياسة الخارجية التركية من توجه واحد نحو الغرب إلى توجه متعدد الأبعاد نحو الدول الإسلامية والعربية ودول آسيا الوسطى والقوقاز. (محمد، 2017، ص 35-36) .

4. المقدرات العسكرية

تمتلك تركيا ثاني أكبر جيش في الناتو بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي ثامن أكبر جيش في العالم من حيث عدد الجنود في الخدمة. تركيا هي إحدى دول الشرق الأوسط التي تنتج أسلحة حديثة وتقليدية ، ويتم معظم التصنيع التركي بتراخيص أمريكية ، تعتمد القوات العسكرية التركية في معظم معداتها على الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ، وكذلك تطوير العلاقات الاستراتيجية مع الصين في مجالات المدفعية والصواريخ الباليستية وقصيرة المدى (عدوان، 2018، ص 66).



ثانياً: المحددات الخارجية

يمكن تحديد أهم تلك المحددات بالاتي:

ترسيخ مبادئ العلمانية في تركيا منذ قيام الجمهورية العلمانية واستبدال الحرف العربي بالحرف اللاتيني بالإضافة إلى التحالف الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل (العدو التاريخي للعرب). ويرى الأتراك أن العرب قد خانوهم وتآمروا ضدهم مع الغرب إبان الحكم العثماني مما أدى إلى تفكيك الدولة العثمانية عام 1923. (محمد، 2017، ص 36).

هناك مشكلتان حدوديتان رئيسيتان بين تركيا والدول العربية. المشكلة الأولى هي الحدود بين تركيا والعراق حول مكانة محافظة الموصل القديمة. المشكلة الثانية بين تركيا وسوريا حول منطقة الاسكندرونة (هاتاي). (حميد، 2016، ص 148).

كما تعد العلاقات التركية الإسرائيلية من أهم محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول الإسلامية والعربية على وجه الخصوص (محمد، 2017، ص 38). اعترفت تركيا بدولة إسرائيل عام 1949، وأن العلاقات الدبلوماسية بينهما بدأت عام 1950، وكانت البداية تمثيلاً دبلوماسياً، حيث انخفض مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى رتبة "القائم بالأعمال" في 26 نوفمبر 1956 أثناء العدوان الثلاثي (البريطاني - الفرنسي - الإسرائيلي) على مصر، بعد ذلك حدثت تطورات إيجابية أدت إلى إعادة فتح التمثيل الدبلوماسي مرة أخرى في يوليو 1963 من ثم رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى رتبة سفير في يناير 1980 (عباس، 2014).

علاوة على ذلك، فإن انضمام تركيا إلى العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، واكتسابها مكانة مهمة فيها، يجعلها تلعب دوراً فاعلاً في مستوى سياستها الخارجية، حيث تنتمي تركيا إلى الناتو (عسكري غربي)، كما أصبحت منظمة المؤتمر الإسلامي عضواً مراقباً في الاتحاد الأفريقي وعضواً مراقباً في جامعة الدول العربية وقد ساعد ذلك تركيا في تحقيق اتجاهها الجديد في سياستها الخارجية (داوود اوغلو، 2010، ص 614-615).

المبحث الثالث: السياسة الخارجية التركية واطروحة العثمينة الجديدة.

أدت التغييرات الدولية الرئيسية والواضحة التي حدثت بعد الحرب الباردة إلى تغيير ملحوظ في مناخ السياسة التركية داخلياً وخارجياً، حيث أدت هذه التغييرات إلى إضعاف علاقات أنقرة مع حلفائها في الغرب، فضلاً عن تصلب وتوتر العلاقات مع دول الجوار، حيث إن النظرة القديمة المنغمسة في السلبية تجاه الشرق الأوسط والمرتكزة على الشعار الكمالي: "سلام في الوطن، سلام في العالم" أضعفت وحل مكانها بصورة سياسة خارجية أكثر وعياً لذاتها ومتضمنة قدرأ معيناً من الاستعداد لخوض صراعات مدروسة ومحسوبة جيداً مع البلدان المجاورة، ومن ضمنها العالم العربي، إذا فُدر أنها ضرورية لتحقيق مصالح تركيا القومية (كرامر، 2001، ص 165).

مع سقوط الاتحاد السوفياتي، استوعب الرئيس التركي تركوت أوزال الظروف الإقليمية والعالمية الجديدة، وطرح فكرة "العثمانية الجديدة" التي كان جنكيز تشاندار⁴، الكاتب المعروف ومستشار أوزال ابرز

⁴ اول من اشتق هذا التعبير كان الصحفي التركي البارز جنكيز تشاندار مباشرة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. فقد أبلغ «واشنطن بوست» عام 1993 قوله: «اعتقد أن الكمالية الأتاتوركية تجعل تركيا تراوح مكانها وتدور حول نفسها. حان الوقت لإعادة النظر بهذه السياسة». وبعدها بعقد كان علي بايراموغلو يكتب في صحيفة بني شافاك الإسلامية التركية أن «أنصار العثمانية الجديدة يتكاثرون يوماً بعد يوم». يستهدف مفهوم العثمانية الجديدة بعث الدور التركي - العثماني بطريقة جديدة تتلاءم مع مقتضيات

المنظرين لها. والعثمانية الجديدة، باختصار هي أن تلعب تركيا مرة أخرى دورًا حيويًا ونشطًا في محيطها من البحر الأدرياتيكي إلى سور الصين العظيم عبر الشرق الأوسط، أي تلك المناطق التي كانت ذات يوم جزءًا من الإمبراطورية العثمانية. ، بالإضافة إلى الجمهوريات الإسلامية في القوقاز وآسيا الوسطى، ناقش المخططون سياسة "العثمانية الجديدة" أن تركيا، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أصبحت في وضع تواجه ظروفًا جديدة ولا بد من مراجعة جديّة لمحددات سياستها الخارجية ولا يمكن التوقف عندها كالمعتاد.

العثمانية الجديدة، إذن، هي نتاج تغيير الظروف التي ولد في ظلها كيان الجمهورية التركية، وبالتالي تجاوز أحد أهم مقترحات الكمالية في السياسة الخارجية حول الانكفاء إلى حد الانعزال، عن التورط في ما يجري خارج الحدود وفقاً لشعار "سلام في الوطن، سلام في العالم" أي طالما أن تركيا بخير، فإن العالم بخير أيضاً. كان التورط التركي الكامل في حرب الخليج الثانية تنويجا للتعبير البليغ عن إسقاط هذا الشعار. (نور الدين، 1997، ص 18).

في هذا السياق، مرت السياسة الخارجية التركية بسلسلة من التغييرات التجريبية على جبهتين. أولاً، تسعى الدولة إلى تحقيق توازن جديد بين الروابط التعاونية عبر مجموعة من الأطر القديمة والجديدة متعددة الجنسيات من جهة، والسعي الفردي، إلى هذا الحد أو ذاك، لتحقيق المصالح الوطنية على أساس القدرة العسكرية التي تم تعزيزها بشكل كبير من ناحية أخرى. "ترقبوا مبادرات تركيا الجريئة في كل من الشرق الأوسط، وما وراء القوقاز، وشبه جزيرة البلقان، بهدف حماية مصالحها الأمنية الوطنية بحيوية أكبر مما كان معروفاً سابقاً، لا يمكن اعتبار تعاونها مضموناً، ولا يمكن استبعاد أو تهئية مخاوفها الأمنية المشروعة".

أصبحت المؤسسة السياسية التركية متبقة وحريصة بشكل متزايد على إقامة علاقات خارجية تتجاوز حدود التوجه التقليدي الحصري للبلاد تجاه الغرب. لقد أصبحت المؤسسة السياسية التركية أكثر يقظة وحريصة على إقامة علاقات خارجية تتجاوز حدود التوجه التقليدي الحصري للبلاد تجاه الغرب. لا تزال رغبتها في أن تصبح نموذجاً يحتذى به للدول المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى، وكذلك للأنظمة الإسلامية الإصلاحية، مهمة للغاية. (كرامر، 2001، ص 166).

ظلت السياسة التركية على المستويين الخارجي والأمني، في ظل مجموعة الظروف الدولية والمحلية التي سادت العقود الماضية، مزيجاً معقداً بين التغريب والقومية. لا يمكن إنكار أن زوال الاتحاد السوفيتي

العصر ويتنسّق، إلى هذا الحد أو ذاك، مع الغربيين الأوروبي والأميركي. وعلى حد تعبير اوزال، «القرن الحادي والعشرون سيكون قرن بعث السلطنة العثمانية، من البحر الادرياتيكي إلى سور الصين العظيم». ينظر : امبراطورية بني عثمان تنبعث من رقادها، جريدة القبس (الإلكتروني) 4 حزيران / يونيو 2005.

وانتهاء التنافس بين الشرق والغرب فتحا آفاقاً جديدة لأنقرة على صعيد السياسة الخارجية الإقليمية. (كرامر، 2001، ص 169).

في وقت لاحق، حول تجاوز أتاتورك في السياسة الخارجية، أحمد داود أوغلو، رئيس وزراء تركيا السابق ومؤلف الكتاب الشهير (العمق الاستراتيجي): رؤية لموقع تركيا الدولي) خمسة أسس للسياسة الخارجية التركية الجديدة التي تعمل تركيا على تحقيقها (الياس، 2016، ص 35-36):

1. تحقيق التوازن بين الحرية والأمن: على الدولة أن تسعى جاهدة لتحقيق الحرية لمواطنيها، وفي نفس الوقت يجب أن تسعى جاهدة لتحقيق الأمن للمجتمع والوطن وهنا لا ينبغي أن يتقرب السعي لتحقيق الأمن هدف تحقيق الحرية، كما أن المصلحة في تحقيق الحرية يجب ألا تؤدي إلى تهديد للأمن. لذلك فإن التوازن هدف استراتيجي يجب تحقيقه بين الحرية والأمن.

2. محاولة حل المشاكل العالقة بين تركيا وجيرانها، أو ما يسمى بـ«تفسير المشاكل» ثم انتزاع تركيا من صورة البلد المحاط بالمشاكل، إن الدخول في صورة دولة تربطها علاقات جيدة مع الجميع، وهذا إذا تحقق منح السياسة الخارجية قدرة استثنائية على المناورة.

3. اعتماد سياسة خارجية متعددة الأبعاد مرتبطة بموقع تركيا عند تقاطع القوى والمناطق الحيوية في العالم، لذلك، فإن المشاركة التركية الفاعلة في جميع قضايا المناطق التي تنتمي إليها تركيا، مع الوعي والقلق من أن تركيا لا ينبغي أن يكون لها عدا.

4. تطوير أسلوب دبلوماسي جديد في السياسة الخارجية، وحتى الآن تعرف تركيا في النظام الدولي بأنها جسر بين عدة جهات. وهذا يعني أن دور الجسر هو الاكتفاء بمرور الآخرين فوقه، بينما يجب أن تُعرف تركيا في المرحلة الجديدة كدولة مركزية، وهنا يجب على الدبلوماسية التركية تكيف حركتها وفقاً للمجال الذي تتحرك فيه، ولكل ساحة خطابها وأسلوبها الخاص، وتكون تركيا بذلك مساهمة لا عبي في التفاعل الدولي.

5. الانتقال من السياسة الجامدة والهدوء إلى الحركة الدائمة والتواصل مع جميع دول العالم المهمة لتركيا.

كان التغيير الأساسي الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية إقليمياً واضحاً في تحولها إلى متابعة القضايا التي تهدد أمنها القومي، والانشغال بردود الفعل الناتجة عن صراعات متقاربة، ومحاولة التخفيف من تداعياتها السلبية عليها، ورعاية الحلفاء المحليين الذين تدعمهم في البلدان المجاورة وهكذا فرضت قضايا المنطقة نفسها على أجندتها الخارجية فقد قلل من دوره النشاط الاستباقي الذي قدم المبادرات والوساطة، في حين تحول الجوار الإقليمي، القريب من دائرة النفوذ والدور السياسي والفرص، إلى مصدر

للمخاطر والتهديدات والتكاليف الاقتصادية (قدورة، 2015، ص 10-11).

تنبأ الباحث علي بكير في كتاب نشر عام 2010 عن مستقبل السياسة التركية في العشرينات من القرن الحادي والعشرين ، في حدود التغييرات التالية. أما بالنسبة لأهداف السياسة الخارجية التركية خلال العقد المقبل ، فإن تركيا تسعى إلى تحقيق سلسلة من الأهداف في المستقبل القريب من خلال سياستها الخارجية وتتضمن (باكير، 2010):

أولاً: تحقيق كافة الشروط لتحقيق العضوية في الاتحاد الأوروبي والانضمام إليه والعضوية الفاعلة والمؤثرة بحلول عام 2023.

ثانياً: مواصلة السعي لتحقيق التكامل الإقليمي من خلال تعزيز الأمن الإقليمي والتعاون الاقتصادي في المنطقة.

ثالثاً: السعي للعب دور مؤثر وفعال في حل النزاعات الإقليمية.

رابعاً: المشاركة الفعالة والقوية في مختلف المنتديات العالمية.

خامساً: لعب دوراً حاسماً في المؤسسات الدولية وتحول إلى واحد من أقوى عشرة اقتصادات في العالم.

وفقاً لنظرية توازن التهديد ، يمكننا فهم السلوك التركي العالمي تجاه بعض المناطق. النظرية لا تفسر كل شيء. تندرج نظرية والت في عالم الدفاع الواقعي ، وتجادل ان تحت أكثر الظروف ان الدول ستتوازن بدلا من ان "تركب الموجة" ضد التهديد . حتى لو ركبوا الموجة ، يزعج والت أن الدول ستفعل ذلك لأسباب دفاعية من خلال الانضمام إلى الجانب الأكثر تهديداً. كما سيتم شرحه في الجمل التالية ، لقد كانت روسيا تاريخياً أحد التهديدات الأمنية الحقيقية لتركيا. ومن ثم ، فإن نظرية والت لا تستطيع تفسير الصورة الكاملة وراء السلوك البراغماتي الواضح لتركيا ، في هذه الحالة ، تفترض النظرية أن الدولة ستتحذ موقفاً دفاعياً ، بينما نعلم أن السلوك البراغماتي لتركيا كان موجهاً برأي مسيء. (Didic & Kosebalaban, 2019, p.125).

تأثير العامل الكردي في العلاقات الروسية التركية في سوريا

تأثرت السياسة التركية بعد 2011 ، وخرجت عن مبادئ 2002 ، وتعاونها مع السعودية وقطري دعم الفصائل المنطرفة لاسقاط نظام بشار الاسد، و قوفها من نظام البحرين ضد الاحتجاجات المطلوبة ومشاركتها في الازمة الليبية. ويمكن فهم و تحليل السياسة التركية في سوريا ضمن هذا التغيير الذي حصل. ولكن تاسيس كيان روز او بقيادة حزب الاتحاد الديموقراطي (PYD) ادت الى تعميق التدخل التركي و توسيع نطاقيهي و اهدافه في سوريا و اصبح الهاجس الأمني القومي التركي من هذا الكيان الكردي على حدودها المتغيير الاساسي في صياغة السياسة التركية في سوريا و تعاملها مع قوة الدولية و الاقليمية هناك كما سنبين ذلك ادنى.

كان للعامل الكردي دور مؤثر في العلاقات الروسية التركية ، وكان هذا التأثير واضحاً في التعامل مع الأزمة السورية ، إذا أردنا التركيز على تطورات الملف السوري في مسار العلاقات الروسية التركية ، فمن الضروري معرفة أهمية الملف السوري بالنسبة لهاتين البلدين ومعرفة أهم القضايا الخلافية والاتفاق بينهما..

جاء التدخل الروسي في الحرب في الأزمة السورية رداً على تدخل الآخرين في سوريا وحفاظاً على مصالحها التقليدية المتمثلة في المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والثقافية. علماً أن سوريا كانت خلال الحرب الباردة من الدول الوحيدة في الشرق الأوسط التي كان للروس فيها موطن قدم ونفوذ قوي ، مما يمكنهم من التأثير على التطورات في العالم العربي والبحر المتوسط ، وكان لروسيا قواعدها العسكرية هناك. تعتبر سوريا من دول المنطقة العربية حيث تربطها علاقات تجارية واقتصادية وثيقة مع روسيا وهي مستورد رئيسي للأسلحة الروسية. ويعزو بعض المراقبين الهدف من التدخل الروسي الأخير في الأزمة السورية كمحاولة لاستخدام نفوذها الجديد كورقة مساومة في الشؤون الدولية ، مثل التوصل إلى تسوية مع الدول الغربية بشأن الأزمة الأوكرانية أو تخفيف العقوبات الاقتصادية الدولية على روسيا.

أما بالنسبة لتركيا فان تدخلها في الملف السوري ينبع من عوامل عدة ، فمنها عوامل جغرافية من كون سوريا دولة جارة لها وبينهما حدود طويلة، وعوامل أمنية حيث ان التدهور في الوضع الامني والتهديد الذي قد يحصل للامن القومي التركي من جراء تفكك سوريا كدولة. واثناء الازمة السوري حصل بعض التطورات التي كانت لها تداعيات خطيرة على الامن القومي التركي مثل بروز الجماعات الإرهابية كتنظيم "داعش" والحركات الكردية السورية المسلحة وسيطرتها على مناطق واسعة في الشمال والشمال الشرقي السوري حيث وقعت المنطقة تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي التي تعد الجناح السوري لحزب العمال الكوردستاني (P.K.K). كما أن تركيا هي الدولة التي توي أكبر عدد من اللاجئين من سوريا وما لذلك من تأثيرات اقتصادية وأمنية عليها. اصف الى ذلك تعتبر سوريا بوابة تركيا اقتصاديا إلى المنطقة العربية، فضلاً عن أن تركيا لديها سياسة إقليمية تهدف من خلالها إلى بسط نفوذها وتأثيرها في دول المنطقة وذلك بالتركيز على الأدوات السياسية والاقتصادية والثقافية والقيمية" (العبيدي، 2017).

ان لروسيا والاتحاد السوفيتي تاريخ طويل في العلاقات مع الحركة الكردية. وتتصف تلك العلاقة بمحاولة الروس توظيف العلاقات مع الاطراف الكوردية في الشرق الاوسط كورقة ضاغطة للحصول على بعض المكاسب السياسية والاقتصادية. وخلقت حادثة اسقاط القاذفة الروسية SU-24 في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام 2015 تعقيدا وتوترا جديدا في العلاقات بين البلدين.فقام الجانب الروسي، باستخدام الورقة الكوردية ضد تركيا وبدأت الاعلام الروسي تتكلم صراحة عن وجود حرب ابادة ضد الكورد في تركيا ، وحيث بنت قناة "روسيا اليوم" التابعة للحكومة الروسية ، مجموعة من الوثائقيات التي تكشف عن جرائم ادّعت أن أنقرة ارتكبتها ضد الأكراد. وتم فتح مكتب لحزب (PYD) الكوردي في موسكو باسم مكتب ادارة روزازا. وفي الاستفتاء حول استقلال كردستان العراق، الذي تم تنظيمه في أيلول/سبتمبر 2017، تجاوزت

موقف الحكومة الروسية بين الحياد والقبول الضمني. لذلك يبدو ان موسكو تبدو مهتمة بالحفاظ على علاقات مستقرة مع كل اللاعبين، وبالتالي فهي تفضل اتخاذ موقف محايد فيما يتعلق بهذه القضية. ويمكن ملاحظة الموقف الروسي من استفتاء على بالاستقلال الكوردي في شمال العراق من خلال تصريحات للحكومة الروسية. من جهة ، أعلن وزير الخارجية الروسي ، سيرغي لافروف ، دعمه لـ "شرعية تطلعات الأكراد" ، لكنه أضاف أن "القضية الكردية تتجاوز مسألة رسم حدود العراق الحديث". وسوف تؤثر على الأوضاع في عدد من دول الجوار "التي يجب أخذ شروطها بعين الاعتبار وفي الوقت نفسه ، تنطلق مواقف موسكو من رؤية براغماتية تقوم على مصالح اقتصادية بحتة". هناك العديد من شركات الطاقة الروسية العاملة في إقليم كوردستان ، وخاصة شركة غازبروم للنفط التي تمارس نشاطها الفعلي هناك ولديها ثلاثة مشاريع للتنقيب عن النفط في حلبجة شاكال وكرميان. ثم في عام 2017 ، جاءت روسنت إلى المنطقة بعد توقيع عقد لشراء وبيع نفط المنطقة ، فضلاً عن استكشاف حقول نفط جديدة. (إيسايف، 2018، ص 5-6).

ورغم الاحتجاجات الشديدة والاستياء الذي أعربت عنه الحكومة التركية في مناسبات عديدة ، سمحت "موسكو" لحزب الاتحاد الديمقراطي بفتح مكتب تمثيلي في موسكو خلال فبراير 2016. (Bielicki, 2018, p. 37). يذكر أنه بعد زيارة الرئيس التركي ، رجب طيب أردوغان ، والتي طالب خلالها بإغلاق المكتب ، وعد الروس سابقاً بإعادة النظر في قضية المكتب. موسكو لم تغلق مكتب ل (PYD) كما أعربت تركيا باستمرار عن استيائها من فشل الحكومة الروسية في ردع قوات حماية الشعب الكردية (YPG) عن شن هجماتها في منطقة تل رفعت الخاضعة للنفوذ الروسي ضد تركيا ، على المناطق الخاضعة للحماية التركية في عفرين وشمال حلب. وعرقلت القوات الروسية تركيا لشن هجوم عسكري للقوات المدعومة من تركيا في منبج في أكتوبر 2017. ولمنع هذه العملية ، قامت القوات الروسية بنشر وحدات تابعة لها في بلدة العريمة بهدف منع حملة ضد وحدات حماية الشعب في تلك المنطقة. " وقد فعلت ذلك بهدف الحفاظ على التوازن في المنطقة. من مصلحة روسيا استخدام وحدات حماية الشعب ضد الأتراك " (علي و أوزكين يلجيك، 2019).

لكن الحكومة التركية حاولت في الماضي السعي لحل أمني داخلياً وخارجياً للمسألة الكردية. كما أصرت الحكومات المتعاقبة على الحكم متجاهلة الوجود الكردي كلياً وممارسة الصهر القسري. أما خارجياً ، فقد عملت الحكومات التركية في العقود الماضية على متابعة التنسيق الأمني مع دول الجوار للقضاء على الحركة الكردية ، بل وأصرت على الحكومات العراقية عدم منح الأكراد الحقوق القومية. ففي القرن الماضي تم إبرام اتفاقيات إقليمية مع دول الجوار للتنسيق ضد الحركة الكردية. كانت الاتفاقية الثنائية بين تركيا والعراق عام 1926 ، واتفاقية سعد آباد لعام 1937 ، وميثاق بغداد عام 1955 ترتيبات أمنية وكان الهاجس وراءها هو القضية الكردية. (Gunter, 1994, p.441-442). وعندما تولى حزب العدالة مقاليد الحكم حاول أن يأخذ نهج الحل السلمي ويتخلى عن الحل الأمني لفترة. وبهذه الروح بدأ ما كان يسمى وقت

انطلاق عملية السلام 2009-2015. كانت عملية السلام جزءاً من سياسات محصلتها الصفرية مع الجيران التي اتبعتها الدكتور داود أوغلو ، رئيس وزراء تركيا الأسبق ، كان الهدف أيضاً هو تحقيق مشاريع تنمية كبرى تتطلب وجود السلام في الداخل (محفوظ، 2012، ص 18). شعرت الحكومة التركية ان الدعم الذي يقدمه التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ضد داعش لقوات الحماية الشعبية الكوردية يهدف إلى إرساء البعد الأول ، لشن عمليات عسكرية على الحدود السورية التركية. على سبيل المثال ، عملية غصن الزيتون ودرع الفرات لطرد قوات حماية الشعب الكردي من الحدود ، الكيان الكردي في شمال شرق سوريا. فبدات الحكومة التركية تنتهج ذات بعدين (KÜÇÜKKELEŞ & MANKOF, 2014) . البعد الأول انطلاق عمليات عسكرية على الحدود السورية التركية مثل عملية غصن الزيتون ودرع الفرات لطرد قوات حماية الشعب الكردي من الحدود. (Hawez, 2019) .

والبعد الثاني لهذه السياسة تمثل في التقارب مع الروس والحصول على الضوء الأخضر للعمليات العسكرية. تطلب الاقتراب من الروس مشاركة تركيا في عملية السلام التي تفوقها روسيا في سوريا أستانا (BY DAILY SABAH WITH AGENCIES, 2020). وهكذا يبدو تأثير دور العامل الكردي واضحا في العلاقات الروسية التركية ، وعلى الرغم من ذلك لابد من ادراك حقيقة مفادها ان طرفي العلاقة يستخدمون التأثير الكردي لمصلحتهم وليس لمصلحة الاكراد وقضاياهم الرئيسية ، اذن التأثير يبدو واضحا واكثر وضوحا عند تأزم العلاقات الروسية التركية تلعب روسيا بالعامل الكردي للضغط على الاتراك. لذلك ، لعب العامل الكردي في سوريا والتهديد الذي يمثله للأمن القومي التركي دوراً مهماً في إقناع تركيا بموازنة خطر التحالف مع روسيا القوية. لذلك فإن سلوك الحكومة التركية في الأزمة السورية يؤكد ما قاله ستيفن والت ، أن الطرف الأضعف في الصراعات الدولية يتخذ نهجاً يسمى تهديد التوازن.

الخاتمة:

ان السياسة الخارجية التركية في حقبة حزب العدالة والتنمية التي ناقشناها في الموضوع اعلاه وبالتحديد سياسة تركيا في سوريا، يبدو انها كانت تنطلق بهدف تحقيق توازن التهديد التي جاءت بها نظرية ستيفن والت، حيث نرى بان تركيا تتجه نحو تحالف و تنسيق مع روسيا في مواجهة التهديد الذي كان يمثله رغبة الحركة الكوردية في كوردستان الغربية نحو الحكم الذاتي بدعم التحالف الغربي ضد داعش لذلك نرى ان نظرية بانداواغن (bandwagining) اي الصعود الى العربية من اجل الربح هي التي تفسر تقرب تركيا من روسيا على المسرح السوري. وهنا صعدت تركيا عربة روسيا الفيدرالية بعد ان شعرت بالتهديد القوي الذي يمثله الدعم الروسي ومن بعد الولايات المتحدة الامريكية لقادة حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا (روزاوا) للحيلولة دون تأسيس دولة كوردية.

ونستنتج ايضا من هذه الدراسة ان سياسة تركيا الخارجية في سوريا بعد رحيل داود أوغلو من سدة الحكم اخذ مجرى اخر بعد هيمنة شخص رؤس اوردوغان على صياغتها حيث نلاحظ أن هناك تغييرا جوهريا

في مجرى السياسة الخارجية لتركيا التقليدية والتي كانت مبنية على التحالف مع الغرب لتحقيق التوازن و إبعاد الخطر الروسي عن المصالح التركية ، إن الموقف المختلف بين التحالف الغربي متمثلة بالولايات المتحدة الامريكية و أعضاء دول حلف الناتو مع السياسة الخارجية التركية بصدد المسألة السورية تشير الى ظهور السياسة الخارجية التركية الجديدة تنطلق من عقيدة الحزب الحاكم في تركيا والتي سميت بالعثمانية الجديدة.

المصادر:

-الكتب العلمية:

1. روبنس، فيليب. (1993). تركيا والشرق الاوسط ، ترجمة : ميخائيل نجم خوري ، دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث ، القاهرة.
2. داوداوغلو، احمد. (2010). ، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الدولية، ترجمة، محمد جابر تلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون.
3. الفاضي، جمال خالد. (2019). التغيير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط 2002-2010 ، دار الخليج للصحافة والنشر ، عمان - الأردن.
4. جونسن، لويد. (1989). تفسير السياسة الخارجية، (تر:محمد بن احمد مفتي،محمد السيد سليم)، الرياض، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود.
5. حسن، عمر كامل. (2008). النظام الشرق اوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي : دراسة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتكس ، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق.
6. الكيلاني، عبد الوهاب و اخيرون. (1985). موسوعة السياسة، ج1، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشرودار الهدى للنشر والتوزيع.
7. النعيمي، احمد نوري. (2010). الوظيفة الاقليمية لتركيا في الشرق الاوسط ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن.
8. عدوان، اركان ابراهيم. (2018). ، العلاقات السورية - التركية : المحددات والقضايا ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة.
9. حميد، محمد طالب. (2016). السياسة الخارجية التركية وأثرها على الأمن العربي ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة.
10. كرامر، هاينتس. (2001). تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد : التحدي المائل أمام كل من اوربا والولايات المتحدة ، ترجمة : فاضل جكتر ، مكتبة العبيكان ، السعودية.
11. نور الدين، محمد. (1997). تركيا في الزمن المتحول : قلق الهوية وصراع الخيارات ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت.
12. الياس، فارس محمد. (2016). تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة ،شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن، 2016.

-الرسائل والاطاريح و تقارير

1. محمد، عربي لادمي. (2017). التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق ، سوريا والقضية الفلسطينية 1990-2010، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين - المانيا.
2. إبسايف، ليونيد. (2018). القضية الكردية في تأريخ وسياسات روسيا ، (تقارير) ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة

-المجلات العلمية و جرائد

1. صلاح، مصطفى محمد. (5 سبتمبر 2017). تركيا المتحولة من اتاتورك إلى اردوغان ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، الاقتصادية والسياسية ، برلين.
2. الحروب، خالد. (19 تشرين الاول/ اكتوبر 2008). سياسة اردوغان الكردية : بين الكمالية و " العثمانية الجديدة " ، جريدة الحياة (اللندنية).
3. الحاج، سعيد. (5 شباط / فبراير 2015). تحولات هادئة في السياسة الخارجية التركية ، جريدة رأي اليوم.
4. باكير، علي حسين. (اغسطس 2010). محددات السياسة الخارجية التركية الجديدة ، مجلة اراء حول الخليج، عدد 71، على الرابط:
<https://bakeerali.wordpress.com/2010/08/18/%D9%85%D8%AD%D8%AF%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF/>
5. قبالن، مروان. (كانون الثاني/ يناير 2016). ، الثورة والصراع على سورية : تداعيات الفشل في ادارة لعبة التوازنات الاقليمية ، مجلة سياسات عربية ، العدد (18) ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.
6. يشيلطاش، مراد و تيلجي، اسماعيل نعمان. (16 كانون الاول/ ديسمبر 2013). ، السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الاقليمية ، مركز الجزيرة للدراسات (سلسلة تقارير).
7. عباس، ثائر. (2014). العلاقات التركية - الاسرائيلية الخالف السياسي لا يفسد ود العسكر ، جريدة الشرق الاوسط ، 30 تموز / يوليو .
8. اوزتورك، ابراهيم. (2009). ، التحولات الاقتصادية التركية بين 2002 _ 2008، في مؤلف : علي حسن باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدوحة :مركز الجزيرة للدارسات
9. قدورة، عماد يوسف. (2015). مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية : المراجعات والاتجاهات ، (تحليل سياسات) ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة.
10. محفوض، عقيل. (2012). ، تركيا والأكراد : كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة.

-مواقع الانترنت

1. السياسة الخارجية التركية في عهد اتاتورك ، موقع وزارة الخارجية التركية:
http://www.mfa.gov.tr/ataturk-doneminde-turk-dis-politikasi_ar.ar.mfa

2. اولجين، سنان. (2011/11/21). مشكلة تركيا وسياسة " صفر مشكلات"، على الرابط:
<http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/a1a064e1-7cc1-427f-9a02-e478437d252d>
3. شركة كونوكو فيليبس و شركة دافون للطاقة :
[/http://www.conocophillips.com](http://www.conocophillips.com)
[/http://www.devonenergy.com](http://www.devonenergy.com)
4. امبراطورية بني عثمان تتبع من رقادها، جريدة القيس (الالكتروني) 4 حزيران / يونيو 2005:
<https://alqabas.com/article/160759-%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9>
5. العبيدي، مثنى. (2017). الملف السوري بين روسيا وتركيا : مسيرة من الافتراق والالتقاء ، معهد واشنطن: على الرابط :
<https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/syria-between-russia-and-turkey-a-case-of-divergence-and-convergence>
6. علي، مهند الحاج & أوزكيزيلجيك، عمر. (2019). تركيا تسير على حبل رفيع ، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، على الرابط:
<https://carnegie-mec.org/diwan/79886>

-الكتب الاجنبية

1. Bielicki, Paweł. (2018). Poland Policy of the Russian Federation towards Kurds in the Syrian Conflict, p 37:
https://www.researchgate.net/publication/332150133_Policy_of_the_Russian_Federation_towards_Kurds_in_the_Syrian_Conflict
2. DAVUTOĞLU, AHMET. (2008). "Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007", Insight Turkey, Vol. 10, No. 1.
3. Didic, Ajdin & Kosebalaban, Hasan. (2019). Turkey's Rapprochement with Russia: Assertive Bandwagoning , The International Spectator , Vol 54 , No 3 , Italian , P.125.
4. Elman, Miriam Fendius. (1995). the Foreign Policies of Small States: Challenging Neorealism in Its Own Backyard, British Journal of Political Science, Apr., 1995, Vol. 25, No. 2.
5. Gunter, Michael M... (1994). THE KURDISH FACTOR IN TURKISH FOREIGN POLICY, Source: Journal of Third World Studies , THIRD WORLD CRISES , FALL, Published by: University Press of Florida, Vol. 11, No. 2, p 445

6. Hawez, Abdulla. (2019). US could have prevented Turkey's military action on Syria:
<https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/prevented-turkey-military-action-syria-191012104551443.html>
7. Kardaş, Şaban. (2012). “From Zero Problem to Leading the Change: Making Sense of Transformation in Turkey’s Regional Policy”, TURKEY POLICY BRIEF SERIES, FIFTH EDITION.
8. KÜÇÜKKELEŞ, MÜJGE & MANKOF, JEFFREY. (2014). “The Kurdish Question and US-Turkish Relations in a Changing Middle East”:
https://www.jstor.org/stable/resrep03417?seq=1#metadata_info_tab_contents
9. Mamedov, Ruslan & Lukyanov, Grigory. (Summer 2018). Russia and Turkey: Approaches to Regional Security in the Middle East, PERCEPTIONS, vol, XXIII, Number2
10. Mamedov, Ruslan & Lukyanov, Grigory. (Summer 2018). Russia and Turkey: Approaches to Regional Security in the Middle East, PERCEPTIONS, vol, XXIII, Number2.
Stable URL: <http://www.jstor.com/stable/45197497>
11. Sweeney, Kevin. And Fritz, Paul. (May 2004). Jumping on the Bandwagon: An Interest-Based Explanation for Great Power Alliances, the Journal of Politics, Volume 66, and Number 2.
12. Turkey, Russia, Iran stress need for ensuring Idlib peace in line with agreements, BY DAILY SABAH WITH AGENCIES, JUL 01, 2020:
<https://www.dailysabah.com/politics/turkey-russia-iran-stress-need-for-ensuring-idlib-peace-in-line-with-agreements/news#:~:text=Turkey%2C%20Russia%20and%20Iran%20on,su mmit%20under%20the%20Astana%20process.>
13. Walt, Stephen M. (1985). Alliance Formation and the Balance of World Power, International Security, spring, , Vol. 9, No. 4.
14. Walt, Stephen. M. (1987). Origins of Alliances Ithaca: Cornell University Press.
15. WALTZ, KENNETH. N. (1979). Theory of International Politics, New York: McGraw-Hill.
16. YEŞİLTAŞ, Murat. (2009). “Soft Balancing in Turkish Foreign Policy: The Case of the 2003 Iraq War”, Perception: Journal of International Affairs, Spring-Summer.

Turkish Foreign Policy 2002-2015: Search for a Status as a Regional Power in the Middle East.

Lezan Younis Hussein

Department of Politics and International Relations, Faculty of Law, Political Science and Management, Soran University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq

lezan.hussein@gmail.com

Assistant Professor. Othman Ali

History Department, college of literature, Salahaddin University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq,

Othman.muhammed@su.edu.drd

Keywords: Justice and Development Party, Active diplomacy, Russia, Kemalism, new ottomanism Balance of threat, Kurds

Abstract

Since the beginning of the third millennium, Turkey has taken a completely different foreign policy from previous decades towards different regions, taking advantage of the changes that the world had witnessed after the collapse of the Soviet Union. Turkey could not afford to remain unconcerned by the changes which occurred in the political landscape of the world. These changes have provided opportunities for Turkey to readjust its foreign policy from isolationist posture to an aggressive one especially in the regions which are historically tied, and geographically adjacent to Turkey .The change in the political system and its political orientation necessitated change in the objectives of the foreign policy of Turkey. Turkey has been trying to avail itself from the new changes to achieve the status of a middle power. One of the areas which Turkey tries during era of the Party of Development and Justice to invest in a lot politically and economically,

especially after 2011 is the Middle East. We set out in our research to test Turkish foreign policy from lens of balancing versus bandwagoning. We maintain Turkish foreign policy under period of our study is based more on bandwagon approach rather than on balancing the threat of Russia. The methodology of this study is a mixed one; historical, descriptive, and content analysis. We followed chronological approach in the study to a large extent.

پۆخته

هاتنى ئاكةپه بۆسەر دهسهلات له سالى 2002 دا، به سه ره تاي گۆرپانكارىيەكى بنه رته تى له سىياسه تى ده ره وه تى توركىا ده ستنىشان ده كرپت، چونكه حكومه تى پارتى داد وگه شه پىدان بنه ماي خۆبۆيوى به جيهيشت كه له ده يان سالى رابردودا سه رده مى كه مالىستى له توركىا په يرو ده كرا. توركىا ده ستى كرد به گه رپان به دواى ده سته به ركردنى پىگه و شوپىنىكى تاييه تى ناوچه تى له رۆژه لاتى ناوه رپاستدا، به به كاره پىنانى ئه و رپوداوه نپوده وه تى و ناوچه يانه تى كه له دواى رپووخانى يه كىتى سۆڤيه ت و رپوداوه كانى به هارى عه ره بيه وه دروست بوون. پالنه رى سه ره كى بۆ ئه م گۆرپانكارىه ئايدىلۆلۆيى پارتى داد و گه شه پىدانه له سه ر بنه ماي چه مكى عوسمانىي نوئ و خواستى سه ركردا يه تىي نوئى توركىا بۆ سه ربه خۆيى له برپاردان و فره ره هه نكردن و جۆراوجۆر كردنى په يوه ندىه كان له سىياسه تى ده ره وه يدا نه ك هاوپه يمانى ته قلىدى له گه ل خۆرئاوا دا. ئه م توپۆيىنه وه يه له سه ر بنه ماي رىياز و شروقه تى رپوونكردنه وه تى گۆرپانكارى له سىياسه تى ده ره وه تى توركىا و به ديارىكراوى په يوه ندى له گه ل رپوسيا له سه ر بنه ماي تىورى هاوسه نكى هه رپه شه كه ستىقان و آلت هپنىيا به ئاراوه، ئه نجام دراو. ماوه تى توپۆيىنه وه كه له سالى 2015 كۆتايى دىت به هوى كۆتاييه اتنى ئه و ماوه يه تى كه سىياسه تى قولايى ستراتىژى تىدا زالبوو كه له لايهن (ئه حمه د داودئوغلوو) دانراوه و سه ره تاي قولانغىكى نوئى به زالبوونى ره جه ب ته يب ئه ردوغان له سه ر سىياسه تى ده ره وه هه ژمار ده كرپت.